

مستقبل المجتمع العصامي بعد حظر الحركة الإسلامية

رنا إسعيد*

لا يمكننا قراءة إخراج الحركة الإسلامية عن القانون بمعزل عن نشاطها الواسع في مجال الخدمات الاجتماعية، التي تشكّل -في الغالب- بديلاً للخدمات العامّة التي يتعسّر على الدولة ومؤسساتها "التنافس" معها في بعض البلديات؛ من ذلك تقديم المساعدة الفورية للمحتاجين والفقراء، ومساعدة الأيتام، وتقديم الدعم الشامل للطلبة الجامعيين، وغير ذلك.

الحركة الدينية - السياسية المركزية في المجتمع الفلسطيني، والتي توفر مختلف الخدمات الاجتماعية، هي الحركة الإسلامية (الشمالية)، وبدرجة أقلّ الحركة الإسلامية (الجنوبية). ورغم ذلك، لم تحظ هذه الحركة باهتمام بحثي كافٍ ضمن هذا السياق. طرأت على مرّ السنين تغييرات على نطاق الخدمات التي توفرها الحركة الإسلامية؛ فمنذ نهاية الثمانينيات، توسّع نطاق هذه الخدمات حتّى تعزّزت مع بداية الألفية الثالثة. انعكس ذلك في مشروع "المجتمع العصامي"، الذي طرحه الشيخ رائد صلاح. يدّعي بعض الباحثين أنّ المبادرة إلى الفكرة وتطبيقها تلت الانتفاضة الثانية عام 2000، بينما يرى آخرون أنّ الفكرة انبثقت لأول مرّة في السبعينيات، عند انبعاث الحركة، انطلاقاً وإيماناً بأنّ المجتمع الفلسطيني يجب أن يسعى لتلبية احتياجاته الذاتية. أمّا في ما يتعلّق بتطبيق هذا المشروع، فقد بادرت الحركة الإسلامية على عاتقها إلى تأسيسها على نحوٍ منظمٍ في فترة لاحقة.¹ الهدف الرئيسيّ من وراء مشروع المجتمع العصاميّ هو بلورة مجتمع يدير مؤسساته ووجوده إدارةً مستقلةً. وفق هذه الرؤية، سوف يتحرّر المجتمع من الضغوط التي تمارسها المؤسسة الإسرائيلية على الفلسطينيين في إسرائيل، على الصعيد العامّ وعلى الصعيد الفرديّ.² يدمج المشروع بين الإيمان والممارسة والتطبيق، بما في ذلك إقامة مؤسسات تربويّة ابتداءً من مرحلة الطفولة المبكرة حتّى مرحلة الدراسات الأكاديمية. الوضع الأمثل الذي يصبو المشروع إليه هو إقامة مؤسسات بديلة لمؤسسات الدولة. ولكن مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ تنفيذ المشروع متعلّق بالمعوقات التي وضعتها الدولة أمام الحركة، على مرّ السنين، والظروف الموضوعية المتعلقة بارتباط المجتمع الفلسطيني بالدولة والاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما يجعل المشروع مقيداً في طموحاته. وضع قادة الحركة الأهداف ومسارات العمل وإستراتيجيات التنفيذ، حيث بادروا أولاً إلى إقامة مؤسسات محلية، ثمّ بادروا إلى إقامة مؤسسات قطريّة. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المؤسسات غير معدّة لمنح المجتمع الفلسطيني

¹ غانم، أ. ومصطفى، م. (2009). الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية. رام الله: مركز مدار. غانم، أسعد ومهند مصطفى. (2011). المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في إسرائيل. داخل: ريخيس، أ. و أ. رودينيكي. أقبليات إسلامية في دول ذات أغلبية غير مسلمة: الحركة الإسلامية في إسرائيل كنموذج. تل أبيب: برنامج كونكورد للتعاون اليهودي العربي-جامعة تل أبيب. ص 99-116. (بالعبرية)

² علي، ن. مفهوم المجتمع العصاميّ لدى الحركة الإسلامية. داخل: ريخيس، أ. (محرّر). الأقلية العربية في إسرائيل وانتخابات الكنيست الـ17. تل أبيب: مركز موشيه دايان- جامعة تل أبيب. ص 100-110. (بالعبرية)

في إسرائيل حكمًا ذاتيًا كاملًا، ولكن المشروع يهدف إلى حدّ أدنى من الاعتماد على الذات على المستوى الاجتماعيّ. يؤمن قادة الحركة بأنّ هذه الانفصاليّة بحدودها الدنيا هي غاية مباركة وتشكّل، في ما تشكّل، ردًّا على الضغوط التي تمارسها السلطات الإسرائيليّة على المجتمع الفلسطينيّ، وهي الضغوط نفسها التي حفزتهم على إنشاء مجتمع عصاميّ.³

نشاط الحركة الإسلاميّة الاجتماعيّ برز طوال مسار تطورها، بدءًا من إقامة الفعاليّات التطوعيّة الشبائيّة في الثمانينيّات، وصولًا إلى إقامة مؤسّسات تربويّة ودوائر جماهيريّة وخدمات طبيّة واجتماعيّة ابتداءً من التسعينيّات حتّى أيّامنا هذه.

بالإضافة إلى الأسباب المبدئيّة والأيدولوجيّة التي دفعت بقيادة الحركة إلى مأسسة فكرة المجتمع العصاميّ وتوفير الخدمات الاجتماعيّة، أثرت التغييرات الحاصلة في السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل على مجال الخدمات الاجتماعيّة بعامّة، وفي المجتمع الفلسطينيّ على وجه الخصوص. في بداية الألفيّة الثالثة، كانت دولة الرفاه الإسرائيليّة شموليّة ووفّرت خدمات اجتماعيّة عديدة؛ إلا أنّ هذه الخدمات لم تكن كافية لسدّ الفجوات الناتجة عن نزعات الخصخصة التي ساهمت في تعزيز عدم المساواة واتّسع ظاهرة الفقر. الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام 2000، والمقاطعة اليهوديّة للتجمّعات العربيّة، إضافة إلى التوجّهات النيوليبراليّة لليمين، كلّ تلك أسهمت في دفع مشروع المجتمع العصاميّ لدى الحركة الإسلاميّة.

إحدى الخصائص الرئيسيّة لدولة الرفاه الإسرائيليّة هي التمييز الهرميّ بين الفئات المجتمعيّة المختلفة، من حيث مناليّة الموارد بالنسبة لهم. بهذا، تعيد دولة الرفاه إنشاء المبنى الطبقيّ، حيث تحظى الفئات السكانيّة المختلفة بحماية تفاضليّة من القوى التي في السوق الاقتصاديّ. إحدى الفئات السكانيّة المتضرّرة من هذا التقسيم التفاضليّ في البلاد، والتي تتأثر سلبيًا على المستوى الاجتماعيّ العامّ، هي فئة المواطنين الفلسطينيّين.⁴ يتعرّض الفلسطينيّون في إسرائيل إلى مسارات إقصائيّة وتمييزيّة على عدّة صعد، ولا سيّما التمييز في مجال الرفاه والخدمات الاجتماعيّة. تثبت الأبحاث أنّ التمييز المؤسسيّ، الذي تمارسه دولة الرفاه تجاه المجموعات العرقيّة، يعزز مبنى عدم المساواة العرقيّة.⁵ في الواقع، اتّسمت دولة الرفاه الإسرائيليّة على مرّ السنين بطابع تجزيئيّ أدّى إلى إقصاء الفلسطينيّين في إسرائيل. يفسّر كنعان⁶ الاختلافات بين الخدمات الاجتماعيّة المخصّصة لليهود وتلك المخصّصة للفلسطينيّين بواسطة "عامل [أو متغيّر] العدو" "The Enemy Factor". والمقصود بهذا أنّه، على مدار السنين، اعتبرت الدولة والمجتمع الإسرائيليّ المجتمع الفلسطينيّ عدوًّا لهم، وهذا هو، في نظره، أحد الأسباب المركزيّة للاستثمار المتدنّي في تطوير الخدمات الاجتماعيّة. التمييز تجاه المجتمع الفلسطينيّ لا ينعكس على المستوى الفرديّ فقط، أي تجاه الأفراد وتجاه "مستهلكي" دولة الرفاه، بل تجاه السلطات المحليّة كذلك، التي تعاني من تمييز، مقارنة بالسلطات المحليّة اليهوديّة. فضلًا عن ذلك، شهد

³ علي، 2007. (مصدر سابق)

مصطفى، 2011. (مصدر سابق)

⁴ روزنيك، ز. ديناميكيات الاحتواء والإقصاء في دولة الرفاه الإسرائيليّة: بناء دولة واقتصاد سياسيّ. داخل: هرتسوخ، ح. و ط. كوخافي و ش. صلينكر. أجيال، حيّزات وهويّات: نظرات انية على المجتمع والثقافة في إسرائيل. تل أبيب: الكيبوتس الموحد. ص. 317-349 (بالعبريّة)

⁵ Quadagno, J. (1994). *The color of welfare*. New York: Oxford University Press.

⁶ Cnaan, R. (1988). "Social services for the enemy? Education for social work and the Arab sector in Israel". In *International Social Work*, 31, 33-43.

القِطاع الثالث في العقدين الأخيرين توسَّعًا بفعل سياسات الخصخصة التي تتبَّعها الدولة. في واقع الأمر، في إسرائيل مجتمعان مدنيان (فلسطيني ويهودي) منفصل كل منهما عن الآخر.⁷ المجتمع المدني الفلسطيني متباين من حيث مجالات العمل، وطرق العمل واستراتيجيات التمويل. على ضوء الاختلاف القائم بين المجتمعين، والاختلافات في السياسات التي تتبناها الدولة تجاه كل منهما، هناك حاجة إلى تعزيز النقاش حول "مجتمع مدني عرقي"⁸؛ ذلك الذي يحاول تقديم حلول شاملة لانعدام المساواة. هذا المجتمع يستخدم الأداة المدنية "التقليدية" لتمكين المجموعة العرقية. في ما يتعلَّق بالحركة الإسلامية، يقوم المجتمع المدني العرقي بتطوير بديل قيمي يناسب المجتمع، ويشمل المنظّمات المستقلة عن الدولة. من خلال تطوير هذا البديل، تنجح الحركة في تحقيق هدفها: إقامة منظّمات بديلة لمؤسسات الدولة خاصّة في مجال الرفاه والتربية والتعليم. لا شكّ أنّه في الأدبيات الكثيرة التي تتناول تطوُّر المجتمع المدني الفلسطيني، لا يمكننا تجاهل الدور المركزي للحركة الإسلامية بعامّة، ولا سيّما من حيث توفير الخدمات الاجتماعية. ضمن هذا السياق، يدّعي البعض أنّ الحركة الإسلامية وفّرت هذه الخدمات في الأماكن التي أخفقت فيها الدولة، أو كبديل للخدمات القائمة.

المعرفة المتوافرة حاليًا في الأدبيات البحثية تشير إلى الدور الرئيسي الذي قامت به الحركة الإسلامية في مجال الخدمات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، ولكن لا يزال ثمة نقص في المعلومات حول جميع الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحركة الإسلامية. مع ذلك، إنّ هذه الخدمات التي توفرها الحركة الإسلامية، سواء كجزء من المجتمع العصامي أو غير ذلك، تشكّل في مواقع معينة بديلًا هامًا للخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة. مشروع المجتمع العصامي مشابه - إلى حدّ ما - لسلوكيات أقليّات قومية أخرى في مختلف أنحاء العالم (نحو: الكتالونيين في إسبانيا، والكيبيكيين في كندا، وغير هؤلاء)، ويسعى - إلى حدّ ما كذلك - إلى بناء مجتمع مستقلّ عن الأغلبية المسيطرة على الدولة ومؤسساتها. ولكن هذه الحالة تمتاز بخاصية هامة؛ فبالإضافة إلى الهوية الوطنية الأصلية، تركز الحركة الإسلامية على العنصر الديني، خلافًا للحركات الوطنية السياسية الأخرى في البلاد والعالم.

ختامًا لذلك، يبدو أنّ الدولة تعتبر توفير الخدمات الاجتماعية "تهديدًا سياسيًا - اجتماعيًا"، لا منافسًا شرعيًا للدولة ومؤسساتها في هذا المضمار. لذا، أعتقد أنّ ثمة علاقة ما - وإن كانت غير مباشرة - بين إخراج الحركة الإسلامية عن القانون ونشاطها على المستوى الاجتماعي - السياسي. أعتقد أنّ هذا "التهديد" هو جزء من ظاهرة الإسلاموفوبيا (رهاب الإسلام) الآخذة في الازدياد في العالم عامّة وفي إسرائيل خاصّة، إلى جانب القلق السياسي من تعزيز الهوية الوطنية - الدينية لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وسعيها النشط للتحرُّر من الاعتماد على الموارد الاجتماعية العامّة التي توفرها الدولة ومؤسساتها.

* رنا إسعيد طالبة دكتوراة في مدرسة الخدمة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي - الجامعة العبرية.

7 Doron, G. (1996). "Two civil society in the Middle East: Jews and Arabs in the state of Israel". In A. R. Norton (Ed.). *Civil society in the Middle East* (pp. 193-220). Leiden: Brill.

8 Yishi, Y. (1998). "Civil society in transition: Interest politics in Israel". In *The Annals of American academy of political and social science*, 555, 147-162.